

مصر: يجب على السلطات الإفراج عن العاملين في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والكف عن قمع المجتمع المدني

20 نوفمبر 2020

دعت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المدافعين عن حقوق الإنسان جاسر عبد الرازق ومحمد بشير وكريم عنارة.

تم استهداف المعتقلين، وهم موظفون كبار في المنظمة الحقوقية الرائدة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، على خلفية عملهم في مجال حقوق الإنسان.

هذه الاعتقالات هي جزء من حملة واسعة ومستمرة من قبل الجيش والحكومة لترهيب وإسكات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق تليفق تهم تتعلق "بالإرهاب" وغير ذلك من الإجراءات القضائية الصورية.

"باعتقال محمد بشير وكريم عنارة وجاسر عبد الرازق، واتهامهم بجرائم تتعلق بالإرهاب، تكتب الحكومة المصرية بقيادة الرئيس السيسي فصلاً جديداً مرعباً في كتابها القمعي"، علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين. "يجب أن تنتهي حملتهم على المجتمع المدني المستقل فوراً"

وفي 19 نوفمبر 2020، تم اعتقال جاسر عبد الرازق، المدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، من منزله بالمعادي بالقاهرة من قبل قوات الأمن. مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا وتم اتهامه في القضية رقم 2020/855 "بالانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة" من بين تهم أخرى.

وفي 15 نوفمبر 2020، تم اعتقال المدير الإداري للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية محمد بشير في منزله بالقاهرة. كما اعتقل كريم عنارة، مدير برنامج العدالة الجنائية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في 17 نوفمبر 2020.

كلاهما يواجه تهم في نفس القضية رقم 2020/855، برفقة العديد من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم [محمد الباقر وماهينور المصري](#).

لقد تعرضت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية خلال السنوات السبع الماضية لنمط من المضايقات والقمع من قبل الجيش والحكومة.

ففي عام 2016، تم تجميد [أصول](#) مؤسس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والمدير التنفيذي السابق [حسام بهجت](#)، وتم فرض حظر سفر عليه منذ ذلك الحين.

في فبراير 2020، تم [اعتقال](#) باتريك جورج زكي، باحث في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، في مطار القاهرة من قبل ضباط الأمن الوطني، الذين نسب إليهم تعريضه للتعذيب بما في ذلك الصعق بالكهرباء. كما وجه إليه المدعي العام تهمة "نشر أخبار كاذبة" و "التحريض على الاحتجاج دون إذن"، من بين تهمة أخرى، ولا يزال محتجزاً لليوم.

وتأتي الاعتقالات الأخيرة لكبار الموظفين الثلاثة في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عقب [زيارة](#) قام بها عدد من السفراء الأوروبيين ودبلوماسيين آخرين إلى مكتب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في 3 نوفمبر 2020، والتي تم خلالها مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

"يجب على المجتمع الدولي ولا سيما الدول المنخرطة في تعاون سياسي وأمني مع نظام السيسي عدم التغاضي عن الانتهاكات الجسيمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد،" أضاف بنعربية. "بل وعليهم المطالبة بوضع حد لهذه الانتهاكات وضمان أن الأفراد ومجموعات حقوق الإنسان المستقلة قادرين على القيام بعملهم المشروع في مجال حقوق الإنسان بحرية ودون تخويف أو مضايقة."

للاتصال:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: +979-22-41-3817،  
بريد إلكتروني: [said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia(a)icj.org)